

ص-0000124-30101-08-2024

من المدير العام للأداءات إلى

27 ديسمبر 2024

الموضوع: طلب إيضاحات حول تطبيق الخصم من المورد التحرري على الأجر
والمكافآت الراجعة لبعض الإطارات الأجانب

المرجع: مکتوبکم الوارد علينا بتاريخ 29 مارس 2024

وبعد، لقد بينتم من خلال مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركة

هي شركة مصدرة كليا خضعت لمراجعة جبائية أولية وأن مصالح المراقبة
الجبائية قامت بتوظيف خطية جبائية إدارية في مادة الخصم من المورد بعنوان المرتبات
والأجر المسندة لوکیل الشركة الذي لم يتحصل على شهادة من مكتب الهجرة واليد العاملة
الأجنبية بوزارة التكوين المهني والتشغيل والتي تمكن من تطبيق الخصم من المورد التحرري
بنسبة 20% على الأجر والمكافآت الراجعة للإطارات الأجانب. وتطلبون من خلال مراسلتكم
توضيحا حول وجوبية هاته الشهادة لتطبيق الخصم من المورد التحرري عوضا عن تطبيق
جدول الضريبة على الدخل المنصوص عليه بالفصل 44 من مجلة الضريبة على دخل
الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات خاصة وأن المصالح المختصة لم تمكن الوکیل
من الشهادة المذكورة باعتباره متحصلا على شهادة سابقة تفيد عمله كوكیل لشركة أخرى.

وجوابا، يشرفني إحاطتكم علما أنه طبقا لأحكام الفصل 6 من قانون الاستثمار "تخضع
إجراءات انتداب الإطارات الأجنبية لأحكام مجلة الشغل" هذا وقد نص الفصل 262 من مجلة
الشغل على أنه "لا يمكن لأي مؤجر أن ينتدب عاملا أجنبيا قبل انقضاء مدة عقد الشغل الذي
يربطه بمؤجر سابق" وعليه فإن مكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية بوزارة التكوين المهني
والتشغيل لا تسلم شهادة إلا في حال تقديم ما يثبت أن العقد السابق قد وقع فسخه.

وبالتالي، وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أن المعني بالأمر مازال في علاقة شغلية مع
الشركة السابقة يكون قد خالف أحكام مجلة الشغل. وعليه فإن ما قامت به مصالح الجبائية مطابق
للتشريع الجاري به العمل.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والبسلام

المدير العام للأداءات
د. أمبارك بوعبيد